٤ ـ تنظيم التنفيذ والدور الذي يمكن ان تلعبه اللجنة وهي تتحرك من اجل العمل انطلاقا مما تقرر في تونس .

٥ ـ البحث في العقد الباقية ، كالوجود الفلسطيني في منطقة عمليات القوات الدولية . (السفير ، ١٢/٣) .

اما على صعيد المواقف ، فقد لخص الموقف الفلسطيني ، على اساس ان منظمة التحرير الفلسطينية على استعداد للحوار مع السلطة اللبنانية في اي موضوع ، سواء اكان يتعلق بالجنوب او بغير الجنوب ، ولكن بعد ان تسقط السلطة اللبنانية تحفظها على البند الخامس من مقررات تونس المتعلقة بالجنوب (النهار ، ١٢/٧) والذي يؤكد على مشروعية التواجد الفلسطيني المسلح في الجنوب ، بما في ذلك مناطق عمل القوة الدولية ، وتنظيم هذا التواجد بموجب الاتفاق بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية .

اما على الصعيد اللبناني ، فان المصادر القريبة من الحكم تؤكد على ان الموقف اللبناني ينظر الى هذه النقطة بالذات نظرة مغايرة ، وان العودة عن التحفظ على القرار المذكور غير واردة ، ولكن هذه المصادر اوضحت ان التحفظ شأن لبناني ، وهو يرمي الى عدم تنصل لبنان من التزاماته الدولية (النهار ، ٧٩/١٢/٧) .

على اي حال ، عقدت لجنة المتابعة العربية اجتماعها الاول في القصر الجمهوري ، حيث بدأت من حيث انتهت السابقة ، وقد ركز المجتمعون على المواضيع والقضايا ذات الاولوية ، وتقرر في هذا الاجتماع ان تباشر اللجنة اتصالات واسعة مع الاطراف المعنية ، ولا سيما منظمة التحرير الفلسطينية . وذلك من اجل تحديد الاولويات قبل الانتقال الى البحث في طرق تنفيذها في الاجتماعات الدورية التي تقرر ان تعقدها اللجنة لاحقا .

وقالت المصادر المطلعة ان البحث في الاجتماع اخذ عدة منحنيات ، وتناول النتائج التي انتهت اليها اللجنة الرباعية في منتصف ١٩٧٧ ، واسباب فشلها كما تناول موضوع التواجد الفلسطيني ونسبة الـ ٧ في الالف ، وغيرها من المواضيع التي كانت السبب في فشل وطي صفحة اللجنة الرباعية في الماضي . وانتهى الاجتماع على ان تقوم اللجنة بالاجتماع بالاخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الذي تم الاجتماع اليه بحضور احمد صدقي الرجاني عضو اللجنة التنفيذية ، صلاح خلف (ابو اياد) عضو اللجنة المركزية لحركة « فتح » والعميد سعد صايل (ابو الوليد) مدير غرفة العمليات المركزية للقوات المشتركة ، واسفر الاجتماع عن البحث في مقررات قمة تونس المتعلقة بلبنان والذي « تميز بالنظرة الشاملة لهذه المقررات ، وبالروح الايجابية في معالجتها والتعامل معها . كما عبرت م . ت . ف . للجميع عن استعدادها الكامل للعمل من اجل تنفيذ هذه المقررات وانجاح مهمة اللجنة » (وفا ، ٧٩/١٢/١٠) .

بعد هذين الاجتماعين مع كل من سركيس وعرفات غادر ممثل الجامعة العربية في لجنة المتابعة بيروت الى تونس (١٢/١٢) وذلك لوضع الشاذلي القليبي ، الامين العام ، في اجواء الاجتماعين الذين عقدتهما اللجنة مع الجانبين اللبناني والفلسطيني ، ولاطلاعه على الموقفين اللذين عبر عنهما كل من عرفات وسركيس ، ولاجراء مشاورات معه . وقد حمله الامين العام بدوره عدة رسائل الى كل من عرفات وسركيس والحص ، وكذلك فؤاد بطرس ، وزير الخارجية اللبناني . وفي رسالته لبطرس يطلب الامين العام فتح مكتب لجامعة الدول العربية في بيروت تشمل مهماته دول المشرق العربي ، ويبلغه بأن السيد حمادي الصيد سيكون مبعوثا خاصا للجامعة في بيروت ، للاشراف على انشاء المكتب المذكور ، اضافة الى كونه ممثل الجامعة في لجنة المتابعة .

اما اجتماع لجنة المتابعة المقرر في (١٥/ ١٢) فلم تشأ المصادر الحكومية اللبنانية انذاك التكهن بما يمكن ان ينتج عنه ، معربة عن اقتناعها بان الاوراق لا زالت مخفية .ويسود الاعتقاد لدى هذه المصادر بأن على لجنة المتابعة ، كي تنجح في مساعيها ، او على الاقل كي تؤمن عوامل نجاح موازية لعوامل الفشل . ان تعمل فريقا منسجما وان ينسق اعضاؤها فيما بينهم ، ويضعوا الخطط والمقترحات لتجري مناقشتها مع المعنيين .

ولكن ، وبعد الاجتماع الثاني (١٢/١٥) للجنة المتابعة بكامل اعضائها في قصر بعبدا ، فقد قالت المصادر ان الاجتماع لم يحقق اي تقدم ، وان